رفعت إبراهيم البدوي

إياكم ومجموعة البنك الدولي

تأسست مجموعة البنك الدولي «WBG» وصندوق النقد الدولي «IMF» في مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤ ولهما رسالتان تتكامل إحداهما مع الأخرى من حيث الأهداف، وبينما تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، تقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على تدعيم القطاع الخاص في البلدان النامية.

البنك الدولي هو إحدى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتبلورت الفكرة خلال الحرب العالمية الثانية في «بريتون وودز» بولاية نيو هامشر الأميركية، لإعادة إعمار ما هدمته الحرب.

أما صندوق النقد الدولي «IMF» فهو يعمل على تيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل وتأمين فرص النمو وتهدف رسالة صندوق النقد بصورة رئيسة إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي والمحافظة على نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية عبر تتبع الاقتصاد العالمي وتقديم القروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

تلك هي الأهداف المعلنة لإنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بيد أن الممارسة أثبتت عكس ذلك تماماً وأن الأهداف الحقيقية الكامنة لفكرة إنشاء البنك والصندوق الدوليين لا تمت للأهداف المعلنة بصلة وهي أهداف خبيثة قائمة على إغداق الوعود الزائفة بتأمين الإنماء السريع والبحبوحة للمجتمع شرط قبول الدول بالانخراط ببرامج ومشاريع التنمية التي يضعها البنك الدولي أو صندوق النقد ولجوء حكومات تلك الدول إلى الاستدانة المالية بهدف إغراقها في مستنقع العجز المالي وذلك تمهيداً لفرش السجاد الأحمر أمام استعمار الدول النامية والسطو على ثرواتها واختطاف قرارها السياسي والسيادي.

في زمن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر قررت مصر بناء السد العالي نظراً للحاجة المتصاعدة في استهلاك الطاقة والاستمرار بمشروع الإصلاح الزراعي بما يتماشى مع ازدياد العدد السكاني فيها، وبناء عليه كان لا بد من حل مشكلة التمويل لبناء السد، حينها فلجأت مصر إلى البنك الدولي من أجل تمويل مشروع السد، بيد أن البنك الدولي وضع لائحة شروط تعجيزية ومجحفة من شأنها منع مصر من التحكم بثرواتها وإخضاعها للرقابة الغربية الدائمة، الأمر يجعل أي تطور وإنماء في مصر مستحيلاً وأيضاً لجعل قرار مصر السياسي والسيادي خاضعاً لسياسات البنك الدولي.

رفض جمال عبد الناصر شروط البنك الدولي الذي سحب الموافقة على تمويل السد العالي عام ١٩٥٦ ما أجبر عبد الناصر بالتوجه نحو الاتحاد السوفييتي الذي قبل تمويل مشروع السد العالي بالخبراء والمال.

هنا يتضح لنا نمطية عمل البنك الدولي لتحقيق أهداف سياسية استعمارية وليس لأهداف تنموية فإما القبول بالارتهان والتبعية لسياسة الغرب أو أنه لا مال ولا تنمية لأي بلد يرفض الانصياع لشروط وطلبات الغرب الداعم للعدو الإسرائيلي.

نأتي للعراق هذا البلد الغني بالنفط والثروات الذي لم يعرف شعبه يوماً الفقر والعوز واحتل دخل الفرد فيه المرتبة الثالثة بين الدول العربية والذي تراه اليوم عراقاً منهوباً مرتهناً بقراره السياسي تتحكم بثرواته النفطية الهائلة شركات أميركية غربية، فيما العراق يفاوض البنك الدولي للاستحصال على قروض مالية لتحسين البنى التحتية، هذا مع العلم أنه لو حررت ثروات العراق لامتلك القدرة على تمويل مشاريعه التطويرية والتنموية والعلمية بقدراته الذاتية من دون الحاجة لأموال البنك الدولي ولا صندوق النقد.

سورية التي حافظت على استقلالية قرارها السيادي، رفضت الإذعان للشروط الأميركية الإسرائيلية ٢٠٠٣ فكان أن شنت عليها حرباً كونية دمرت أجزاء واسعة منها واحتلت مناطق خزان ثرواتها النفطية والزراعية وضربت عملتها الوطنية وفوق هذا فرض عليها حصار اقتصادي خانق حجب عنها الدواء واللقاحات والماء وحتى الهواء، تراها اليوم ممنوعاً عنها أي مساعدة للمساهمة بعملية إعادة الاعمار فيها من البنك الدولي أو من صندوق النقد بهدف زيادة الضغط لتغيير نظامها السياسي الداعم لقوى المقاومة المناوئ للعدو الإسرائيلي.

لبنان المشهور بنظامه المصرفي المتين تراه اليوم تحت ضغط مالي واقتصادي أميركي غير مسبوق وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد بعد إفراغ مصارفه من الكتلة النقدية للدولار الأميركي وتهريبها إلى خارج لبنان بأمر أميركي ومن البنك الدولي الذي أوقف مراسلاته مع المصارف اللبنانية، ما دفع المصارف لاحتجاز ودائع المواطنين، الأمر الذي أصاب العملة الوطنية بالانهيار، والهدف ربط أي قرض من صندوق النقد بترسيم الحدود والمنطقة الاقتصادية البحرية مع فلسطين المحتلة، في محاولة للإمساك بقرار لبنان السيادي ولأن لبنان بلد المقاومة ضد العدو الصهيوني المحتل لفلسطين.

من الممكن رؤية بلدان حصلت على قروض من البنك أو من صندوق النقد مثل زائير وميانمار وإثيوبيا وأوزباكستان وحققت نمواً سريعاً لكن إذا ما نظرنا إلى الخريطة الجغرافية لتلك البلدان فنراها غير مرتبطة بحدود جغرافية مع فلسطين المحتلة وغير مهتمة بالقضية الفلسطينية بل إن سياساتها تعتبر مؤيدة للعدو الصهيوني.

من يقرأ ويغوص في أسرار كتاب «اعترافات قاتل اقتصادي» للكاتب الاقتصادي جون بورنكنز، يكتشف الغرض الحقيقي من إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد حيث يعترف الكاتب أن هدف البنك الدولي هو فرش السجاد الأحمر للبلدان النامية وتسهيل عملية إغراقها في الديون رغم يقين البنك الدولي من عجز الدول عن سداد القروض، وهنا يأتي دور القاتل الاقتصادي لوضع الرؤساء والملوك والأمراء والحكام أمام خيارات أحلاها مر، فإما القبول بشروط الغرب وإما الإقالة أو الاستقالة الطوعية أو التصفية الجسدية كما حصل مع ملك السعودية الأسبق فيصل بن عبد العزيز ومع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ومع الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وبذلك توضع الحكومات تحت الضغط بالترغيب أو بالتهديد، للقبول بالاستعمار الجديد ما يؤدي إلى مصادرة ثروات ومقدرات البلدان المقروضة والإمساك بقرارها السياسي ومنعها عن اتخاذ أي قرار لا يتماهى مع سياسة أميركا والغرب الداعم للعدو الإسرائيلي.

حين سئل مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق عن سر نجاح خطته التنموية والاقتصادية وجعل ماليزيا من ضمن الدول الثمانية الأولى في العالم أجاب:

أولاً: عملت على مكافحة الفساد في الإدارة وشجعت على القدرات الذاتية.

ثانياً: رفضت كل شروط وعروض البنك الدولي وصندوق النقد واعتمدت على قدراتنا الذاتية

نحن في الإقليم العربي بحاجة إلى مشروع اقتصادي نهضوي نعتمد فيه على قدراتنا الذاتية يغنينا عن أي قروض غربية من شأنها نهب ثرواتنا وسلب إرادتنا وكرامتنا وانتمائنا العربي ولهذا نقول: إياكم والبنك الدولي وإياكم وصندوق النقد الدولي ومؤسساته وذلك من أجل الحفاظ على كرامتنا والتمسك باستقلالية قرارنا العربي السيادي وضماناً لمستقبل أجيالنا القادمة ومنعاً لأي استعمار جديد للإقليم العربي.

لتبرير استمرار وجود الاحتلال الأميركي ومواصلة نهب الثروات

«التحالف الدولي»: سنواصل محاربة داعش في سورية والعراق!

أعلن «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم الإرهابي والذي يقوده الاحتلال الأميركي، عن مواصلة محاربة التنظيم في سورية والعراق، زاعماً التزامه التام بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي وحماية المدنيين!.

ويرى مراقبون، أن ما يتحدث عنه «التحالف» هو كذب محض، ويهدف إلى تبرير استمرار وجود قوات الاحتلال الأميركي في سورية ومواصلتها سرقة ثروات ومقدرات الشعب السوري، لافتين إلى واشنطن لعبت الدور الرئيس في نشأة داعش، وتقوم حالياً باستخدامه ضد الجيش العربي السوري في البادية الشرقية، من خلال نقل الدواعش الموجودين في سجونها في الحسكة إلى البادية.

وذكر «التحالف» في بيان نقلته وكالة الأنباء العراقية «نينا»، أنه «بدعوة من نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية البلجيكية صوفي ويلميس ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، اجتمع وزراء خارجية ما تسمى «المجموعة المصغرة» لـ«التحالف الدولي» لهزيمة داعش أمس الإثنين افتراضياً».

وزعم البيان أن الاجتماع يهدف إلى «إعادة تأكيد العزم المشترك على مواصلة محاربة داعش في العراق وسورية، وتهيئة الظروف لتحقيق الهزيمة الدائمة لهذه لجماعة الإرهابية، والتي تظل الهدف الوحيد للتحالف، وذلك من خلال جهد شامل ومتعدد الأوجه».

كما زعم، أن الوزراء «أكدوا حماية المدنيين ووجوب الالتزام التام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين، لاسيما الأطفال، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في ظل الظروف القائمة»!.

وأضاف: إن «الوزراء شددوا على الحاجة إلى وقف ومنع العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والتحسين المستمر لشروط حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، وكذلك ضمان حقوق المرأة».

وادعى الوزراء التزامهم بتعزيز التعاون عبر جميع خطوط جهود «التحالف» لضمان عدم قدرة داعش والجماعات التابعة له على إعادة تشكيل أي جيب إقليمي أو الاستمرار في تهديد الأوطان والشعوب والمصالح.

وذكروا أنهم «موحّدون بقوة في غضبهم من فظائع داعش وفي تصميمهم على القضاء على هذا التهديد العالمي».

ولتبرير استمرار وجود قوات الاحتلال الأميركي في مناطق سورية، قال الوزراء في بيانهم: إنه «في حين أن داعش لم يعد يسيطر على الأراضي وأن ما يقرب من ثمانية ملايين شخص قد تحرّروا من سيطرته في العراق وسورية، فإن التهديد لا يزال قائماً».

وحسب البيان، فإن الوزراء أعربوا عن تعازيهم وكرّروا دعمهم للسلطات العراقية في أعقاب زيادة نشاط داعش في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الهجمات الانتحارية المزدوجة التي تمّت في بغداد في ٢١ كانون الثاني الماضي، ودعوا إلى استمرار العمل وتنسيقه، بما في ذلك تخصيص موارد عسكرية ومدنية كافية لدعم جهود «التحالف» وما سمّوها «القوات الشريكة الشرعية ضد داعش في العراق وسورية»، بما في ذلك دعم الاستقرار في المناطق المحتلة التي تنتشر فيها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال.

وأكد الوزراء في بيانهم «أهمية جهود الاستقرار الجماعية لهزيمة داعش على المدى الطويل والقضاء على الظروف المؤدية إلى نهوضه» حسب زعمهم.

وأقر الوزراء بالتحدي الذي يمثله المسلحون الإرهابيون الأجانب المحتجزون مع أفراد عائلاتهم والذين بقوا في العراق وسورية، وأعلنوا التزامهم بمتابعة آليات المساءلة الفعالة القائمة بالتنسيق الوثيق مع البلدان الأصلية لهؤلاء، بما في ذلك مساءلة المسلحين الذين استخدموا العنف الجنسي كأداة للإرهاب.

يذكر أن ميليشيات «قسد» تحتجز الآلاف من مسلحي تنظيم داعش وعائلاتهم في مخيمات أقاماتها في شمال شرق سورية بينهم أجانب ترفض دولهم استعادتهم.

وأعاد «التحالف» من جديد تأكيد إيمانه بضرورة بذل جهد جماعي شامل لتحقيق هزيمة كاملة ودائمة لداعش في جميع أنحاء العالم، حسب زعمه.

وكالات

إرهابيو تنظيم داعش في الرقة (عن الإنترنت – أرشيف)

الرئيس الفلسطيني يقدم أجهزة لمستوصف طبي في مخيم اليرموك

سلّم مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، السفير أنور عبد الهادي، أمس، بتوجيهات من رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، مكرمة رئاسية عبارة عن أجهزة طبية ومبلغ مالي للمستوصف الطبي في مخيم اليرموك جنوب دمشق، والذي يشرف عليه مجموعة من الأطباء المتطوعين ويقدم خدماته للأهالي في المخيم بشكل مجاني.

وقالت الوكالة: «تأتي هذه المكرمة لزيادة الخدمات الطبية التي يقدمها المستوصف لأهلنا في المخيم».

ونقلت الوكالة عن عبد الهادي قوله خلال عملية تقديم الأجهزة الطبية: إن «الرئيس محمود عباس يقدم كل الدعم لأبناء شعبنا في جميع أماكن وجودهم واليوم نقدم مكرّمة من سيادته للمستوصف الطبي في مخيم اليرموك عبارة عن أسرّة ومنظم للكهرباء وكراسي متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة».

وأضاف: «عندما علم الرئيس أن هناك مستوصفاً في مخيم اليرموك يديره متطوعون فلسطينيون، أمر فوراً بتقديم جميع الخدمات اللازمة له، ونحن نشكر الرئيس على هذه المكرمة التي تسهم في زيادة تقديم الخدمات الطبية وتخفيف معاناة أهلنا داخل المخيم».

بدوره، شكر مسؤول العلاقات العامة في المستوصف عيسى اللوباني، الرئيس عباس على هذه المكرمة التي قدمها لخدمة الأهالي في مخيم اليرموك، مشيراً إلى أن الاهالي في المخيم دائماً يلمسون اهتمام الرئيس بهم ويوجهون كل الشكر والتحية له.

من جهته، أشاد عضو اللجنة الشعبية لمخيم اليرموك محمد شهابي، بهذه المكرمة التي جاءت من الرئيس عباس الذي يتلمس هموم وجراح شعبنا في المخيم وفي كل أماكن وجودهم.

وأعلنت الحكومة السورية أواخر العام الماضي، أنها قررت إعادة المهجرين من مخيم اليرموك إلى بيوتهم، وذلك بعد سنوات من تهجيرهم على يد التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وأوضحت محافظة دمشق، أن العودة إلى المخيم تتطلب، السلامة الإنشائية للعقار، ووثائق إثبات ملكيته، والحصول على الموافقات اللازمة.

وتقطن منذ فترة طولية في مخيم اليرموك نحو ٦٠٠ عائلة، في حين تقدمت منذ إعلان قرار العودة أكثر من ٢٠٠٠ عائلة بطلبات من أجل العودة، وحتى الآن منحت نحو ١١٠٠ منها موافقات.

وكالات

بين ١٠ إلى ١٢ بالمئة من مسلحي إرهابيي النظام التركي أطفال

يشكل الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ١٨ عاماً، نسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ بالمئة من المسلحين الذين يقاتلون في صفوف التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي في مناطق ريف حلب الشمالي.

وتقوم تلك التنظيمات الموالية للاحتلال التركي المنتشرة في مناطق ريف حلب الشمالي، بقبول الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ١٨ في صفوفها وإخضاعهم لدورات عسكرية، ومن ثم توزيعهم على المقرات والحواجز التابعة لها في المنطقة، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وتشير المصادر إلى أن الأزمة المعيشية والتفكك الأسري بشكل كبير بسبب الحرب، فتح الباب أمام الكثير من الأطفال للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية المسلحة، وخصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال التركي، والتنظيمات الإرهابية الموالية لها.

وتؤكد المصادر، وجود فئة الأطفال بشكل ملحوظ وكبير لا يستطيع أحد إنكاره لدى العديد من التنظيمات الإرهابية فيما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي في مناطق ريف حلب الشمالي، موضحة أن الأطفال يشكلون نسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ بالمئة، وذلك حسب كل تنظيم منضو فيه، ومن أكثر التنظيمات التي بين مسلحيها أطفال، «فرقة الحمزات» و«فرقة السلطان مراد» و«تجمع أحرار الشرقية»، وتشير إلى أنه لا توجد أرقام دقيقة يمكن الحصول عليها عن أعداد هؤلاء الأطفال، لصعوبة الأمر في ظل تكتم التنظيمات على مثل هذه القضايا، مؤكدة أنه لا يكاد يخلو حاجز من حواجز التنظيمات الارهابية، من وجود مسلح أو اثنين تحت سن ١٨ عام.

وتوضح المصادر أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً يشكلون نسبة ١٣ بالمئة في تنظيم «الحمزات»، و١٢ بالمئة في «السلطان مراد»، و ١٠بالمئة في «تجمع أحرار الشرقية» الإرهابي، و٤ بالمئة تقريباً في كل من «فيلق الشام»، و«السلطان سليمان شاه»، أما باقي التنظيمات ففيها نسب أقل وهي بحدود ٣ أو ٢ بالمئة فقط، موضحة أن تلك النسب تقريبية من خلال رصد ما يسمى دورات التخريج والمعسكرات والحواجز وغيرها.

ويذكر مصدر أهلي من ريف حلب الشمالي، أنه عند حدوث أي اقتتال داخلي بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة، تتم مشاهدة أعداد كبيرة من الأطفال ضمن صفوف الإرهابيين المتقاتلين، كما يتم رصدهم في الأسواق والمطاعم، بسلاحهم الفردي فرحين متباهين أمام الناس.

وتؤكد المصادر أن التنظيمات الإرهابية تتساهل بانضمام الأطفال دون سن ١٨ عاماً إلى صفوفها، وتسهل الطريق لأي طفل يرغب في الانضمام، حيث لا يتطلب الأمر أكثر من بطاقة شخصية، أو ورقة وهي عبارة عن إثبات بطاقة شخصية تمنحها دوائر النفوس التي تقوم عليها ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض الإخواني الذي يتخذ من تركيا مقراً له، مشيرة إلى أن «المؤقتة» هي التي تقوم بتزويد الأطفال بمثل هذه الأوراق وتتلاعب بتاريخ ميلاد الطفل.

وتتعدد الأسباب التي تقف وراء اندفاع هؤلاء الأطفال وأهاليهم للتفكير بالانضمام للتنظيمات الإرهابية في المناطق التي يحتلها النظام التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له في ريف حلب الشمالي. ويوضح أحد نازحي منطقة سهل الغاب في ريف حماة الغربي، ويقطن بالقرب من مدينة عفرين المحتلة في ريف حلب الشمالي الغربي، أن الحياة المعيشية الصعبة جداً، وأعباء النزوح من إيجار منزل وتأمين احتياجات الأسرة أجبرته على دفع ولده الذي يبلغ من العمر ١٦ عاماً للانضمام لتنظيمٍ ضمن ما يسمى «الجيش الوطني».

ويلفت النازح إلى أن ولده شارك بالقتال خلال المعارك الأخيرة التي دارت ضد الجيش العربي السوري في ريف إدلب، مؤكداً أن الظروف المعيشية تجبرهم على ذلك، فهو يساعد أفراد الأسرة في تأمين المصروف وتحمل عبئاً كبيراً عن رب الأسرة.

وتؤكد المصادر أن وضع الحالة السابقة، لا يختلف كثيراً عن حال معظم مسلحي التنظيمات الإرهابية، حيث إن أغلبية المسلحين من النازحين أو ممن أجبرتهم ظروف الفقر على ذلك، إضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي تدفع الأطفال وذويهم للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، كعدم توافر فرص العمل، وتوقف معظم الأطفال عن التعليم بعد نزوحهم من بلداتهم وقراهم، ومنهم من يدفع ولده للانضمام إلى تلك التنظيمات بهدف الحصول على حماية لعائلته من أي اعتداء قد تقوم به التنظيمات الإرهابية، وغياب دور المنظمات التعليمية بشكل فعلي، ومنهم من يفضل دفع ولده للانضمام لتنظيم معين على أن يرسله للعمل في تركيا.

وكالات

الطيران السوري - الروسي يدمي دواعش البادية ويدمّر أوكاراً سرية لهم

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن – وكالات

كبّد الطيران الحربي السوري والروسي مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية خسائر كبيرة بالأرواح بعد استهداف مواقع كانوا يتخذونها أوكاراً سرية لهم للتخفي والاختباء في المنطقة، في وقت انفجرت فيه سيارة في مدينة عفرين المحتلة التي واصل مرتزقة الاحتلال التركي فيها انتهاكاتهم بحق مدنيين فيها.

وفي التفاصيل، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن غارات مكثفة على مواقع لداعش في منطقة أثريا ببادية حماة الشرقية، وفي مثلث حماة – حلب – الرقة لليوم الثالث على التوالي.

وأوضح المصدر، أن الطيران الحربي أدمى الدواعش باستهداف مواقع وتحصينات لهم، كانوا يتخذونها منصات لكرّهم وفرّهم على نقاط عسكرية وورشات جمع الكمأة بالبادية، وأوكاراً سرية للتخفي والاختباء، لافتاً إلى أن التنظيم تكبّد خلال الأيام القليلة الماضية خسائر فادحة.

وأشار المصدر، إلى أن القوات البرية مرابضة في مواقعها بالبادية بعد تعزيزها، لحين تحسن الحالة الجوية لاستئناف تمشيط البادية من خلايا الدواعش بوتيرة عالية ومن عدة قطاعات، بينما يتكفل الطيران الحربي حالياً باستهدافهم.

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن الطائرات الحربية بدأت أمس جولة جديدة من القصف الجوي على مناطق انتشار مسلحي داعش في بادية الرقة ومثلث حلب–حماة– الرقة، ما أدى إلى مقتل ٤ مسلحين من التنظيم.

الطيران الحربي الروسي يكثف غاراته على أوكار «داعش» في البادية السورية (عن الإنترنت – أرشيف)

وفي السياق، ذكرت المصادر المعارضة، أن وفداً عسكرياً يضم ضباطاً من الشرطة العسكرية الروسية زار أمس، مطار الطبقة العسكري وقام بجولة استطلاعية في ريف الرقة.

وأشارت المصادر إلى أن ذلك يأتي في ظل وصول تعزيزات لقوات الجيش العربي السوري بغية القيام بحملة عسكرية جديدة في البادية السورية، وتحديداً في بادية صفيان والرصافة بريف الرقة، ضد تنظيم داعش المنتشر في المنطقة، وذلك تزامناً مع حملة مماثلة تقوم بها قوات الجيش في بادية الميادين منذ مطلع الشهر الجاري، بإسناد جوي روسي.

أما في منطقة «خفض التصعيد» بريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش دكّت بالصواريخ، نقاط تمركز الإرهابيين في قليدين والعنكاوي بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي كنصفرة وفليفل والبارة وسفوهن وبينين بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن استهداف الجيش للإرهابيين، هو ردّ على خروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، حيث يستغلون الظروف الجوية السائدة بالاعتداء على نقاط عسكرية بقذائف صاروخية، تقتصر أضرارها في معظم الأحيان على الماديات.

وإلى ريف حلب الشمالي، فقد استشهد طفل جراء اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والأسلحة الرشاشة اندلعت بين قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية من جهة وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي من جهة ثانية في محيط مدينة مارع، حسبما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية.

ولفتت المصادر إلى أن الاشتباكات والقصف العشوائي أدتا أيضاً إلى تهجير عدد من العائلات وتضرر مساحات من الحقول الزراعية وقنوات الري التي أنشأها المزارعون لري مزروعاتهم.

بموازاة ذلك، واصل مرتزقة قوات الاحتلال التركي من التنظيمات الإرهابية جرائمهم ضد الأهالي في مناطق انتشارهم بريف حلب الشمالي، حيث أقدمت على اختطاف ٧ مدنيين في منطقة الباسوطة وبلدة بعدينا التابعة لناحية معبطلي في منطقة عفرين المحتلة واقتادتهم إلى جهة مجهولة، بحسب ما نقلت «سانا» عن مصادر أهلية.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن صوت انفجار سمع في منطقة ترندة قرب مدينة عفرين، تبين أنه ناجم عن انفجار بسيارة، من دون ورود معلومات عن حجم الخسائر، مرجحة أن يكون جرى عبر عبوة ناسفة.

التقى قائد «الأندوف» وشدّد على حق سورية الثابت باسترجاع الجولان المحتل

المقداد: أهمية الكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية فصل القوات

شدّد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، على حق سورية الثابت باسترجاع الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وأكد أهمية الكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية فصل القوات والمتمثلة بالاعتداءات المتكررة على السيادة السورية.

ولفت المقداد، خلال استقباله قائد قوات الأمم المتحدة العاملة في الجولان «الأندوف» العماد آشوار هامال والوفد المرافق إلى موقف الحكومة السورية الثابت والمتمثل بتقديم الدعم لقوة «الأندوف» بهدف التنفيذ التام والكامل للولاية المنوطة بها وتحديداً مراقبة فض الاشتباك والكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية فصل القوات والمتمثلة باعتداءاتها المتكررة على السيادة السورية مع الإشارة إلى أن الاعتداءات يجب أن تشمل تلك التي تتم عبر خط فض الاشتباك أو عبر الأراضي اللبنانية، كما حدث في الاعتداء الأخير بالإضافة إلى تقديم «إسرائيل» الدعم بأشكاله المختلفة للمجموعات الإرهابية المسلحة التي ارتكبت اعتداءات على قوة فض الاشتباك.

وشدّد المقداد على حق سورية الثابت باسترجاع الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وهو الحق الذي يؤكده قرار مجلس الأمن ٤٩٧ والعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تؤكد أن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية وعلى أن قرار «إسرائيل» بفرض ولايتها القانونية على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل ولا أثر قانونياً له.

وجدّد المقداد إدانته لقرارات الرئيس الأميركي التي تتجاهل قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالجولان أرضاً عربية سورية محتلة.

من جانبه، أكد العماد هامال التزام قوات «الأندوف» بولايتها المنوحة لها من مجلس الأمن ومراقبة خط وقف إطلاق النار في منطقة الفصل، مستعرضاً الإجراءات التي اتخذتها لإعادة نشر قواتها على طول خط فض الاشتباك ولمواجهة فيروس «كورونا».

حضر اللقاء نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري والعميد مازن إبراهيم يونس رئيس مكتب وفد الهدنة والسفير ميلاد عطية مدير إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات ومدير إدارة الإعلام ومدير إدارة المكتب الخاص عبد الله حلاق وعمار عوض من إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات ورؤى شربجي من مكتب الوزير.

ومن قوات الأمم المتحدة العاملة في الجولان حضر اللقاء الرائد سوريج غورنغ والرائد بروبها ماهات وإبراهيم علي.

وكالات

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال استقباله قائد قوات الأمم المتحدة العاملة في الجولان «الأندوف» العماد آشوار هامال (عن الإنترنت)

قولاً واحداً

منذر عيد

أردوغان والإخوان خذلان أم انتهاء الدور؟

هل تفاجأ الإخوان بقرار رئيس النظام التركي رجب أردوغان ببيعهم لمصلحة إعادة علاقاته مع مصر ودول الخليج؛ أو الأصح هل يحق لهم أن يتفاجؤوا من قرار كهذا؟!

لطالما كان وجود جماعة «الإخوان المسلمين» في الأصل، منذ تأسيس الحركة على يد بريطانيا، من أجل أدوار وظيفة هنا أو هناك، تصب جميعها في هدف واحد وهو إبقاء منطقة «الشرق الأوسط» متخلفة وغير مستقرة وتحت السيطرة، وانتفاء الحاجة لهم، أو التحالف معهم يكون مع انتهاء الدور الوظيفي الذي تقوم به، فهل تخلّى أردوغان بذلك عن «الإخوانية»، وحلمه «كإمام للمسلمين» الذي دائماً ما حاول الظهور به، والظهور في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدها «الإخوان»، أو لعب دور المدافع عن حقوق المسلمين ومقدساتهم؟!

جميع من يتعامل مع «الإخوان»، ويحتويهم، ويقدم الدعم لهم، يتعامل معهم على أساس أنهم «أداة وظيفية»، وهو ما كانوا عليه منذ عقود مضت، حقيقة تكشفها الوثائق، التي تضمنها كتاب «العلاقات السرية» للكاتب مارك كيرتس الذي صدر في ٢٠١٠، حيث يؤكد أن «جماعة الإخوان المسلمين» كانت أداة بيد بريطانيا في بدايات تأسيسها، لتفتيت الوطن العربي، والحؤول دون الاتفاق على مشروع قومي وطني واحد، إلى تحولها لأداة بيد الولايات المتحدة الأميركية في زمن حكم جمال عبد الناصر، وصولاً إلى الانخراط في الحرب الباردة مع أميركا ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، لتبقى أداة في يد مشغل أكبر دائماً، يزج بها كأداة تأجيج أوضاع في مناطق محددة يرى زعزعة الأوضاع بها مصلحة له، وما جرى في سورية وليبيا مثال حي على ذلك.

أردوغان الذي تخلى عن أقرب المقربين من حلفائه السياسيين، بدءاً من انقلابه على فتح الله غولن، وإبعاد أحمد داود أوغلو، وعبد الله غول، حكماً لا يجد حرجاً من تقديم «الإخوان» كبش فداء لأجل مصالحه الشخصية، وخاصة أنهم باتوا يشكلون عبئاً ثقيلاً عليه، مع تزايد عزلته، وخروجه من جميع اتفاقات الدول المحيطة، وحجر عثرة في طريق المصالحة مع مصر وبعض دول المنطقة، ولا يجد حرجاً في تسليم قيادات وعناصر منهم إلى السلطات المصرية، وإن تريث في اتخاذ خطوة كهذه، طالباً مهلة في ذلك، مُقدماً على خطوات أولى لإبداء حسن النيات في إعادة العلاقة مع القاهرة، وباتجاه إنهاء «الإخوان» في تركيا، خطوات تمثلت، بتجميد منح الجنسية لعدد من عناصر الإخوان، وإيقاف بعض برامج القنوات الإعلامية التابعة لـ«الإخوان» «الشرق، مكملين، وطن»، والطلب منها ضبط سياساتها التحريرية فيما يتعلق بالشأن المصري، والتوقف عن مهاجمة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتحويل القنوات إلى اجتماعية ودرامية، ليؤكد مستشار أردوغان، ياسين أقطاي، «أن الخطوة جاءت لضبط أداء تلك القنوات في إطار التوجه الحالي لتحسين العلاقات مع مصر، وبأن السلطات التركية لم تكن تتابع ما تقدمه هذه القنوات حتى تم تبليغها من الحكومة المصرية بأن هناك تجاوزات في برامج القنوات الإخوانية، وتحققت السلطات التركية من وجود تلك التجاوزات»!

يتصف رئيس النظام التركي إجادته فن المراوغة؛ والتحايل على الوقائع؛ واللعب على المتناقضات لكسب جولة مرحلية؛ على أمل الفوز في النزال الذي يخوضه؛ واتفاقه الذي وقعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وما سمي باتفاق «سوتشي» وملحقه بخصوص خفض التصعيد في إدلب، مثال حي، فبنود ذاك الاتفاق ما زالت حبراً على ورق طالما لم يلتزم النظام التركي بأي منها كضامن للتنظيمات الإرهابية، وهذا ما تنبهت إليه مصر، حيث أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري قبل أيام أن الأقوال وحدها لا تكفي لاستعادة كامل العلاقات بين البلدين، قائلاً: «إن وجدنا أن هناك تغيراً في السياسة والمنهج والأهداف التركية لتتوافق مع السياسات المصرية ومع ما يعيد العلاقات الطبيعية لمصلحة المنطقة، من الممكن أن تكون هذه أرضية لاستعادة الأوضاع الطبيعية».

هل قرر أردوغان فعلاً خلع لبوس الإخوانية؛ أم إن ذلك مجرد التخلي عن «الإخوان» فيما يخص جانب إعادة العلاقات مع مصر، وتقديمهم «كبش فداء» على مذبح مصالح بلاده العليا؛ أم هي خطوة إلى الوراء؛ ريثما يحصد ثمار التقارب مع مصر ودول الخليج، ويقلب لهم ظهر المجن لاحقاً؟ وخاصة أن «الإخوان» يمثلون رأس حربة، ومطية في مشروع أردوغان التوسعي «العثمانية الجديدة»، والتي يتخذ من راية الدين سبيلاً للتمدد في دول المنطقة، والهيمنة على قرارها السيادي، أسئلة كثيرة على بساط الطرح، من دون أن ننسى المثل القائل «الكلب لا يعض ذنبه»!

أنقرة تواصل سياسة «التتريك» وعزل القرى والاحتلال الأميركي يسرق المزيد من النفط السوري

أخرجت قوات الاحتلال الأميركي رتلاً جديداً يضم آليات وصهاريج معبأة بالنفط السوري المسروق وعدداً من الشاحنات من قواعدها اللاشرعية المنتشرة في ريف الحسكة إلى الأراضي العراقية، في وقت واصل الاحتلال التركي سياسة «التتريك» وعزل القرى التي يحتلها وتعزيز قواعده اللاشرعية.

وذكرت مصادر محلية من قرية السويدية بريف محافظة الحسكة، أن قوات الاحتلال الأميركي أخرجت رتلاً مؤلفاً من ٤١ صهريجاً تحمل نفطاً مسروقاً من ريف المحافظة، وعدداً من الشاحنات المغطاة إلى الأراضي العراقية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

كما واصلت قوات الاحتلال التركي جرائمها في المناطق التي تحتلها بريف الرقة الشمالي عبر فرض سياسة «التتريك وعزل القرى التي تحتلها عن المناطق المجاورة لترسيخ واقع الاحتلال وتسهيل إجراء عمليات تغيير ديموغرافي فيها».

وقالت مصادر محلية: إن قوات الاحتلال التركي قامت ببناء سواتر على عمق ٣٢ كم داخل الأراضي السورية بالتزامن مع تعزيز عدد من قواعدها العسكرية اللاشرعية بأسلحة ثقيلة ورادارات متطورة إلى جانب حفر خنادق بطول ١٥ كم بمحاذاة أوتستراد الحسكة – حلب في محيط عين عيسى، حسب «سانا».

ولفتت المصادر إلى أن مخططات الاحتلال التركي ترمي إلى عزل المناطق المحتلة شمال اوتستراد حلب –الحسكة عن الجنوب وظهرت بوادرها من خلال بناء ٥ قواعد عسكرية بشكل غير شرعي في ناحية عين عيسى، مبينة أن الاحتلال التركي قام بربط هذه القواعد ببعضها البعض لتكريس احتلاله لهذه المناطق.

من جهة ثانية، قُتل مسلحان من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» العميلة للاحتلال الأميركي، برصاص مجهولين أثناء وجودهم في إحدى المقرات التابعة لها في بلدة الشعفة بريف دير الزور الشرقي، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

من جهة ثانية، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة كانت تقل مسلحين مما تسمى «فرقة المعتصم» الموالية للاحتلال التركي في قرية الدويرة غربي مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي.

في غضون ذلك، أعلنت ميليشيات «قسد» في بيان عن إفشال ما سمته أكبر عملية تهريب للمواد المخدرة، وإلقاء القبض على خمسة من أفراد شبكة كبيرة لتجارها في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة.

وأشارت الميليشيات في بيان، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، إلى أن ما تسمى قوات مكافحة الجريمة في «قسد» وبمساندة ما تسمى «القوات الخاصة» تمكنت من إفشال أكبر عملية تهريب للمواد المخدرة فجر يوم السبت الماضي من قبل شبكة كبيرة من التجار، عبر نقاط التماس مع ما يسمى بـ«الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي.

وبيّنت، أنه تم خلال العملية، ضبط نحو١٩٦ ألف حبة مخدر من نوع كبتاغون، ٤٧٤ كف حشيش بأنواع مختلفة، و١١,٢٥٠ دولاراً أميركياً مزوراً، إضافة إلى ضبط أسلحة نارية وذخائر وحواسيب وهواتف نقالة.

وأوضح البيان، أن العديد من تجار ومروجي المخدرات تم توقيفهم خلال مرحلتين من حملة «الحياة مسؤولية» ضد المخدرات، التي أطلقتها في الخامس والعشرين من أيلول من العام الفائت.

وكالات

أكدا على رؤية مشتركة للحفاظ على سيادة ووحدة سورية

لافروف: معظم الدول العربية تدرك أهمية إعادة الاتصالات مع دمشق

شكري: الشعب السوري هو من يقرر مستقبله ويصيغ الحكومة التي تمثله

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، أن بلاده على يقين بضرورة عودة سورية إلى الأسرة العربية، وأن معظم الدول العربية تدرك أهمية إعادة الاتصالات مع دمشق، في حين اعتبر وزير خارجية مصر، سامح شكري، أنه من الضروري عودة سورية إلى الجامعة والحاضنة العربية، مؤكداً أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبله وسيصيغ الحكومة التي تمثله في الانتخابات المقبلة.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك عقده لافروف مع شكري بعد محادثاتهما في القاهرة، شدد حسبما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم» على أن موسكو على يقين بضرورة عودة سورية إلى الأسرة العربية، مشيراً إلى أن نداءات روسيا المتكررة في هذا الاتجاه بدأت تلقى آذاناً صاغية لدى شركاء في المنطقة.

بدورها نقلت وكالة «سبوتنيك» عن لافروف قوله: يجب أن تدرك الجامعة العربية ودمشق أيضاً الميزات الناجمة عن عودة سورية إلى عضوية الجامعة، وحتمية الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وحق الشعب السوري في تقرير مصيره.

ولفت لافروف إلى أن لدى روسيا رؤية مشتركة مع مصر بشأن الالتزام بتنفيذ القرار الأممي ٢٢٥٤ والحفاظ على سيادة ووحدة الأراضي السورية واحترام حق الشعب السوري في تقرير مستقبله بعيداً عن أي تدخل خارجي، مشدداً على ضرورة تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم والمساهمة في إعادة الإعمار، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

بدوره أكد شكري، وفق «روسيا اليوم» أنه من الضروري عودة سورية إلى جامعة الدول العربية والحاضنة العربية.

وأضاف: إن «مصر تألمت لما عانى منه الشعب السوري خلال السنوات الماضية»، وتابع: إن الجميع شاهد أيضاً التدخلات والاستهداف الإرهابي لسورية، وأمل في عودة سورية لما كانت عليه من استقرار، ولكي يستمتع الشعب السوري بممارسة الحياة السياسية، مؤكداً أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبله وسيصيغ الحكومة التي تمثله في الانتخابات المقبلة.

وأوضح شكري، أن سورية جزء من العالم العربي وتربطها بمصر علاقات تاريخية، مضيفاً: إن «هناك توافقاً في الرؤى بين مصر وروسيا لدعم مفاوضات جنيف الخاصة»، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «الميادين».

وفي مقابلة مع صحيفة «الأهرام»، أوضح لافروف، أن سورية هي دولة عربية شاركت في تأسيس جامعة الدول العربية وقد لعبت دوراً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف: «الأحداث الدراماتيكية التي لم تكن مصر بمنأى عنها خلال السنوات الماضية أدت إلى تصعيد التوتر الملحوظ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولذا من المهم إدراك الظروف التي تم اتخاذ القرار فيها في تشرين الثاني ٢٠١١ بشأن تجميد عضوية سورية في الجامعة، وفي الوقت الحالي وبعد مرور ١٠ سنوات تدرك معظم الدول العربية أهمية إعادة الاتصالات مع دمشق، ونحن من جانبنا نؤيد بالكامل هذا الاتجاه».

وتابع: إنه «على سبيل المثال خلال المباحثات الأخيرة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد أكدنا وزملاءنا على التزامنا بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها بالإضافة إلى حق السوريين في تقرير مصيرهم وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٤ ونتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي، ويبدو أن قادة السعودية والإمارات ينظرون بإيجابية إلى عودة سورية إلى الأسرة العربية التي كانت سورية ولا تزال جزءاً لا يتجزأ منها».

وأكد لافروف، أنه كلما اتخذت هذه الخطوة بشكل أسرع كلما كان ذلك أفضل، علاوة على ذلك يمكن أن تسهم هذه الخطوة في خلق المناخ الملائم للتوصل إلى التفاهم بين السوريين فيما يتعلق بالتسوية الشاملة اللازمة بما في ذلك في المجال السياسي.

من جهة ثانية، حذّر لافروف خلال المؤتمر الصحفي النظام التركي وأطرافاً أخرى من مغبة تشجيع النزعات العدوانية لأوكرانية على خلفية تصعيد التوتر في دونباس جنوب شرق البلاد، مضيفاً: إن كييف قد تنزلق إلى تصرفات متهورة لا تحمد عقباها.

وأكد، أن لدى روسيا ومصر رؤية مشتركة لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك للملفات الإقليمية والدولية.

وأشار لافروف إلى أن موقف موسكو من قضية سد النهضة يؤكد أهمية توصل أطراف المفاوضات الثلاثة إلى حل تفاوضي توافقي فيما بينها يحفظ مصالح الجميع ويكون حلاً فعالاً.

وفي الشأن الليبي، أكد لافروف دعم موسكو مقررات اللجنة العسكرية المشتركة المعروفة بلجنة ٥+٥ وكل ما توصل إليه الليبيون لحل أزمتهم بأنفسهم، في حين عبر عن الاقتناع بإمكانية إيجاد حل لمشاكله وتشكيل حكومة في لبنان بجهود داخلية بين المكونات اللبنانية نفسها بعيداً عن الوصفات التي تطلق من الخارج.

وكالات

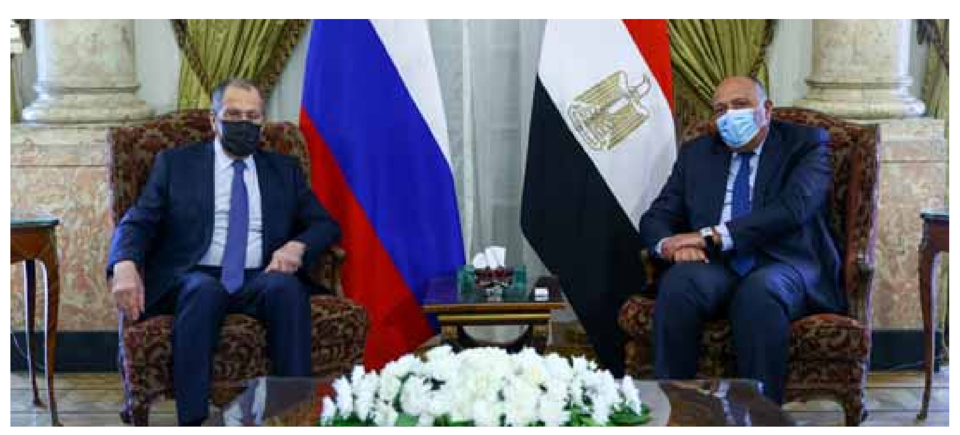

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره المصري سامح شكري خلال لقائهما في القاهرة (رويترز)

٨ أحزاب و٥٠ شخصية مصرية: لرفع الإجراءات الاقتصادية الغربية المفروضة على سورية فوراً

طالبت أحزاب وشخصيات سياسية وبرلمانية وإعلامية وأكاديمية مصرية، أمس، برفع الإجراءات الاقتصادية الغربية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية فوراً، مؤكدة أن تلك الإجراءات جريمة تستهدف الشعب السوري في لقمة عيشه وتعرّض حياة السوريين لخطر متزايد وتمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي.

وفي رسالة إلى رئيس البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي تم تسليمها لممثلية الاتحاد في القاهرة، حسبما ذكرت وكالة «سانا»، قالت خمسون شخصية: «لقد تعرضت الدولة السورية إلى حرب شرسة قادتها قوى وكيانات ودول دولية وإقليمية كانت ولا تزال لها مطامعها الخاصة التي تسعى لتحقيقها على حاضر ومستقبل هذه الدولة».

وأشارت الرسالة إلى أن تلك الحرب تنوعت بين عسكرية ودبلوماسية وإعلامية واقتصادية، مبينة أن الحرب العسكرية سعت إلى ضرب البنى التحتية لسورية، ساندتها في ذلك التنظيمات الإرهابية التي تم جلبها خصيصاً لتلك الحرب الغاشمة، بينما جاءت الحرب الاقتصادية لتعرقل مقومات إعادة بناء سورية وسلبها قدراتها على التصدي والانتصار.

ولفتت الرسالة إلى أن الحرب الاقتصادية التي شاركت فيها دول أوروبية والولايات المتحدة الأميركية لم تراعِ حتى الظروف الصحية في سورية في ظل انتشار وباء «كورونا» في العالم.

وأوضحت، أن الحصار الاقتصادي تسبب بمعاناة إنسانية كبيرة للشعب السوري ولاسيما لجهة تأمين متطلباته المعيشية ما يجعل هذا الحصار بمنزلة جريمة ضد الإنسانية تخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية وتعرقل جهود الشعب السوري في بناء مستقبل بلاده.

وختمت الشخصيات الرسالة بالقول: «إذا كنا لا نزال حتى اليوم نحتكم إلى القيم والقواعد الإنسانية، فلا بديل من رفع هذا الحصار اللاإنساني عن سورية وشعبها ومؤسساتها، ومن هذا المنطلق نطالب الاتحاد الأوروبي برفع فوري وعاجل لتلك الإجراءات القسرية وهذا الحصار الجائر».

وشملت الشخصيات الموقعة على الرسالة رؤساء أحزاب وأعضاء في مجلس النواب وأعضاء في قيادة أحزاب وصحفيين ومحامين وأكاديميين وشخصيات أخرى.

بموازاة ذلك، قالت ثمانية أحزاب مصرية في رسالة مماثلة وجهتها إلى رئيس البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وسلمت إلى ممثلية الاتحاد الأوروبي في القاهرة: «لقد تخطّت الحرب الكونية الدائرة ضد الدولة السورية عشر سنوات وهي الحرب التي استهدفت قدراتها وثرواتها وبنيتها التحتية ومؤسساتها الوطنية وكما هو معلوم للجميع، فإن هذه الحرب لم تراعِ ذلك الظرف الاستثنائي الذي يمر به العالم أجمع من انتشار لوباء «كورونا» المستجد الذي شكل خطورة داهمة للعديد من المجتمعات واستلزم تضافراً دولياً لمجابهته»، مشيرة إلى أن تلك الحرب التي أديرت من جانب قوى دولية وإقليمية سعت لاستهداف وحدة سورية.

وأوضحت الرسالة، أنه في ظل تلك الحرب والوباء القاتل، فإن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على سورية، أدت إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة معاناة الشعب السوري وحرمانه من حقوقه الأساسية واحتياجاته اليومية وهي تعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي وتهدد الأمن والسلم الدوليين وتعرض الحياة الإنسانية للشعب السوري لخطر متزايد.

وأضافت: «من منطلق القيم الإنسانية التي يؤمن بها كل إنسان حر على وجه الكرة الأرضية، نطالب الاتحاد الأوروبي برفع فوري وعاجل لتلك الإجراءات وإنهاء الحصار الجائر المفروض على سورية وشعبها ومؤسساتها حتى يستطيع الشعب السوري تأمين متطلبات حياته اليومية ومستقبله»، لافتة إلى أن الدولة التي كانت ولا تزال حاملة رسالة السلام للعالم بأسره يجب أن تكف عنها يد الإرهاب والحصار.

وقّع الرسالة كل من «الحزب العربي الديمقراطي الناصري» و«التجمع التقدمي الوحدوي» و«الوفاق القومي» و«الجيل الديمقراطي» و«حقوق الإنسان والمواطنة» و«مصر القومي» و«مصر المستقبل» و«حراس الثورة».

وكالات